

في سبل اصلاح الأعمام

الحضرة صاحب العزة الدكتور محمد عبد المنعم رياض بك

الناضى بالحاكم المختلطة

أولئك الأحداث الصغار الذين تفرأ أعيننا بهم إذ نراهم ضارين في الطرق بين غنى منسق الهندام، وفقير زدى المظهر، وسليم البنية موفور القوى، وسقيم الجسم متخاذل الأطراف، أولئك الذين لا تزال جسامهم وعقولهم تنتظر البسطة والنماء هم رجال الغد القريب، الغد الذى يدركنا دون أن نشعر، الغد الذى لا يعدو عشرة أو عشرين من السنين. تقع عليهم عيوننا اليوم صغارا ثم لا نلبث أن نراهم كبارا، وإذا هم قد حمأوا أعباء الحياة الوطنية كلها بدلا ممن مات أو أقعدته السنون. وإذا هم يعملون فيما كان من شئون آبائهم فى الزراعة والصناعة والتجارة وفى مختلف المهن الحرة، وفى وظائف الحكومة وفى كراسى النيابة والوزارة. فإذا ما أدوا المهمة التى تتسع لها أعمارهم كان أحداث جيلهم قد استسوا رجالا وبدأوا يتشئون للمهمة بعينها، وهكذا تجرى الحياة توارثا وتداولاً وانتقالاً من أيدي الكبار إلى أيدي الصغار.

فأحداث اليوم هم رجال الجيل القادم بحكامه ومحكوميه، وهم الأمة التى تعاصرنا اليوم ثم تليها غدا. فالعناية بتثقيتهم وتهذيبهم وحسن إعدادهم هى العناية بالوطن كله وهى أول ما يجب أن تنصرف إليه جهود العاملين.

ونحن نرى هذه العناية ملحوظة فى أعمال القائمين باصلاح المجتمع المصرى، يربطون بينها وبين كيان الأسرة التى هى دعامة كل مجتمع، ويرون بحق أن البلاد التى تنشأ التقدم يجب أن تهتم برجال الغد، وهم الأحداث الصغار. فكل حياة تنفذ من الشقاء وتوجه إلى الخير، إنما هى حياة فرد تحتاج الأمة إلى ساعديه وإلى عقله فيما تبذله من جهد لتتبوأ مكانا رفيعا بين الأمم. وليس تراخم الأمم إلا التراخم بين الأفراد.

فكلما كان أفراد الأمة الواحدة أصح أجساما وعقولا وأخلاقا كان لها السبق فى زحام الحياة والتفوق فى ميادين المجد، ولا يمكن أن يصل بها بنوها إلى هذا المكان الرفيع إلا إذا كانوا قد صيغوا فى طفولتهم أحسن صيانة، وهذبوا أشنع تهذيب، فخرجوا رجالا أكفاء يقدسون الوطن ويؤدون واجبهم إزاء خير أداء.

ولست أعنى بنى الوطن الذكور وحدهم، بل إن الإناث ليقمن فى خدمة البلاد بنصيب قد يفوق نصيب كثير من الذكور. والمرأة الصالحة تستطيع أن تساهم فى إقامة

صرح الوطن كما يساهم الرجل ، حتى لو بقيت في دائرتها الطبيعية ، دائرة الزوجية المخلصة والأمانة الرحيمة الحكيمة ، بل قد يكون بقاؤها في هذه الدائرة أدعى إلى تفرغها لمهمة من أجل المهمات : هي أن تبث في ولدها وزوجها وأهل بيتها روح الوطنية والإقدام وتكيفهم التكيف الذي يتفق وحاجات الوطن : وتخفف عنهم في الوقت نفسه كثير من متاعب الحياة فيعملون ويؤدون واجباتهم أقل ما يكونون شواغل ، وأوفر ما يكونون إنتاجا .

لم يكذب بسمارك وغلادستون عندما قالوا إن كل ما وصلنا إليه من مجد ، إنما كان يرجع فضله إلى زوجتيهما . ولم يبالغ لامارتين حين اعتبر المرأة أساس كل عمل مجيد . ولم يتعد ووزنلت الصواب إذ قال أنها حلقة عظيمة في سلسلة الحياة الوطنية ، بل لقد ذهب هذا الأخير إلى أنها أعظم شأننا وأهم عملا من الرجل .

فالعناية بالأحداث — بنين وبنات — هي أول باب يلج منه المصلح الاجتماعي ، وبلادنا أحوج ما تكون إلى هذه العناية ، إذ يكفي أن نلقي نظرة على شوارع المسكن الكبرى لنجد حالة مجزنة تدل على أننا نهم بأرض الطريق وحجارتها أكثر مما نهم بتلك الأرواح البريئة التي تجول في أرجائها وتتمتزش أديمها . فصغار المسئولين والمتشردين وباعة الأشياء النافهة وجامعو أعقاب السجائر يملأون الشوارع والطرق بملابس قذرة ممزقة لا تكاد تقيم فر الشاء أولفح الهجير . وهناك عصابات تستغل هؤلاء الأطفال أسوأ استغلال فتحرضهم على التسول وعلى الاجرام . وإني لأذكر أنه قد كشف من مدة قريبة أمر عصابة منظمة تقذف هؤلاء الصغار إلى الشوارع لجمع أعقاب السجائر ثم تتولى بيع تبغها . وقد وجد البوليس أن لهذه العصابة سجلات تبين ما يجمعه كل طفل وترصد حساب العصابة من إيراد ومنصرف كأنها شركة منظمة من شركات الاستغلال . ولكنه مع الأسف استغلال للطفولة ولنفس بريئة كان يمكن أن تدرب على العمل الشريف المجدي ، هذه حالة يجب ألا تقمض العين عنها ، بل يجب أن ننادي بإصلاحها أسوة بالبلاد الأخرى التي سارت شوطا بعيدا في سبيل هذا الإصلاح .

قد يكون من المدهش أن نعلم أن مصر كانت من أوائل البلاد التي اهتمت بانقاذ الأحداث من وهدة الاجرام والتشرد ، فقد بدأ الاهتمام بهم في سنة ١٨٨٣ عند وضع أول قانون للعقوبات ، فنص على معاملة الأحداث المجرمين معاملة خاصة . وفي سنة ١٩٠٤ ، عند تعديل قانون العقوبات ، أفرد باب للأحداث المجرمين تقرر فيه إمكانية إرسالهم إلى مدرسة إصلاحية بدلا من السجون العادية . وهذا الباب وإن لم يزد على وضع مواد ، هو أول طلائع العناية بأمر الأحداث وبإصلاحهم .

وفي سنة ١٩٠٥ أُنشئت محكمتان خاصتان لمحاكمة الأحداث ، في القاهرة والاسكندرية ، حتى لا يختلطوا بالكبار من المجرمين . وكان أول قاض لمحكمة القاهرة هو المغفور له عبد الخالق ثروت باشا فكان يحث قضائهم بعناية ممتازة ، ويضع تقارير وافية بما يراه ، وكان من ملاحظاته

ان قانون سنة ١٩٠٤ اقتصر على معالجة الاحداث . واقترح انشاء مدارس صناعية لإيواء هؤلاء المتشردين الأحداث ، وفي سنة ١٩٠٨ صدر قانون لمعالجة الاحداث المتشردين قضى بإمكان ارسالهم الى مدرسة اصلاحية لتقويمهم وإبعادهم عن وسط التشرذ الذي يعيشون فيه ، كل هذا تم في أوائل القرن الحالى . وهو بدء طيب ، لكن هذه العناية فترت بعد حين . فالتشريع القديم الذى سبقت به مصر بلادا كثيرة ، منها فرنسا ، التى لم تنظم محاكم خاصة بالاحداث الا فى سنة ١٩١٢ هو التشريع الذى لا يزال قائما الى اليوم ، لم يحد عليه جديد ، والمحكتان اللتان أنشئتا فى سنة ١٩٠٥ لمحاكمة الاحداث فى القاهرة والاسكندرية ، هما الوحيدتان فى القطر كله . بل يلوح لى أن نظامهما قد بدأ يعود الى نظام المحاكم العادية ، وبدأنا ننسى الحكمة الاصلاحية الجلييلة التى كانت فى بال من أنشأوا محاكم الأحداث ، وهى أن تكون هذه المحاكم هيئات شبه عائلية ، فلا قوة من البوليس ، ولا منصة عالية ، ولا جمهور نظارة ، حتى لا يتعود الطفل هذه المظاهر فتضعف رهبتها فى قلبه فيما بعد ، أو يخيل اليه عقله الصغير أنه أتى عملا عظيما اهتزله رجال الحكومة واحتشد من أجله الشعب . ولقد عرفت الممالك الرافية قيمة هذه المؤثرات فى نفوس الأحداث . ولذلك نرى محاكمة الحدث من الأجانب ، تم أمام قاض واحد يجلس فى حجرة بسيطة ومعه مساعد أو مساعدة ، ويأخذ الطفل بهدوء كأنه والده . بل إن بعض ولايات أمريكا قد أسندت القضاء فى مسائل الأحداث الى سيدات ، مراعين فى ذلك أن السيدات أدرى من الرجال بمواقف الضعف أو التقص فى الطفل ، وأقدر على ترويضه وعلاجه ، كما أن رقتهن الطبيعية تبعث فى نفسه راحة إليهن واطمئنانا .

ويشترط بعض الدول فى قضاة الأحداث التخصص فى دراسة طبائع الأطفال ، وتضم اليهم اخصائيين فى هذا النوع من الدراسة . وفى سنة ١٩٣٣ أصدرت احدى دول أوروبا تشريعا يقضى بأن يعاون قاضى الأحداث عدد من الرجال والسيدات يجمعون له معلومات وافية عن نشأة الطفل وبيئته حتى تكون جميع ظروفه معروضة بين يديه ، وتجوز المحاكمة فى جلسة خاصة لا يدخلها الجمهور ولا شئ فيها من مظاهر السلطة . بل ذهب ذلك التشريع الى أبعد مما تقدم ، فاشترك تخصيص هيئة من المحامين للدفاع عن الأحداث ، فلا يتولى الدفاع عنهم إلا من كان اخصائيا فى وسائل معالجتهم . وفى كل دائرة قضائية بيان بأسماء هؤلاء الاخصائيين الذين أعدتهم دراستهم أو جهودهم الاجتماعية لتأدية هذه الرسالة الجلييلة الشأن ، رسالة اصلاح الأحداث .

هذا فى الخارج . أما فى مصر فإننا الى الآن لم نخط خطوة جدية فى هذا السبيل . فنظام الأحداث عندنا لا يزال فى حاجة الى مزيد من العناية ، سواء من الوجهة القضائية أم من الوجهة الاجتماعية ، فأما من الوجهة الأولى فإن الأحداث عندنا يحاكون أمام المحاكم العادية ، بل إن القاهرة والاسكندرية اللتين تقوم فيهما محكتان خاصتان بالاحداث ، لا يزال الأحداث

فيمما تستأنف قضاياهن أمام محاكم الجح المستأنفة، فيقف الحدث فى قفص واحد مع كبار المجرمين من لصوص ونجار مخدرات ومزورين وقتلة ، ثم إن بلادنا ليس فيها إصلاحات كافية ، بل كل ما عندنا هو إصلاحية فى البليزة أصبحت خاصة بالمتشردين ، وأخرى زراعية فى المريج ، للمجرمين ، وثالثة صغيرة للجرائم والشريدات ، تقع بجوار إصلاحية البليزة وهذه الإصلاحات الثلاث قليلة جدا بجانب ما تحتاج إليه البلاد ، وكثيرا ما تعجز عن قبول أشخاص جدد ، لازدحامها بمن فيها . وليس هناك عمل للتقارنة بيننا وبين البلاد الأخرى فى هذا الشأن ، فأكثرتلك البلاد ملائى بالإصلاحات ، وهى فى الواقع مدارس صناعية أو زراعية مهمتها إصلاح حال المجرمين المتشردين وإبعادهم عن مسالك الجريمة وترغيبهم فى الدرس وفى سلوك الطريق المستقيم ، كل ذلك بوسائل حديثة مشوقة تجعلهم يقبلون على هذه المدارس بحض ارادتهم .

وأما من الوجهة الاجتماعية فأمامنا مجال فسيح للإصلاح . فالعدد الأكبر من الأحداث يدفعون الى الاجرام أو التشرذ بوساطة أشخاص يحرضونهم عليهما ولا يلحقهم أى عقاب مع أنهم المجرمون الحقيقيون . وأكثر التشريعات الحديثة تقضى بمعاقبتهم أقصى العقاب . ومن المدهش أن أكثر هؤلاء المحرضين ، قد يكونون من أقرب الناس الى الأحداث كأبائهم أو أولياء أمورهم . والحق أن هؤلاء لا يستحقون تلك النعمة البليزة نعمة الأبوة ، والالباء أساءوا استخدام سلطانهم على أبنائهم ، ولما ساقوهم الى الاجرام أو التشرذ عن عمد أو عن طريق إهمالهم وتركهم فى الشوارع دون مأوى ولا طعام .

وإنى لأذكر أنى حين كنت وكيلًا لنيابة الأحداث ، جاءتنى أم حكم عليها بالحبس مرارا لسرقات ارتكبتها ، وطلبت الى أن أترع ابنها — وهى طفلة فى السابعة — من حضانتها ، حتى لا تشب على مثل أخلاق أمها ؛ فسررنى أن أرى مثل هذه البقطة وهذا الحنان فى قاب أم مجرمة ، ولما لم أجد فى التشريع ما يسمح لى بترع الفتاة من حضانة أمها بلحات الى الطريق الإدارى واستطعت الحاق الطفلة بأحد الملاجئ .

لذلك يجب أن تتلافى نقص التشريع المصرى فى هذه الناحية ، بوضع نظام ينقذ الطفل من أمرته إذا كانت هذه الأميرة هى سبب فسادة . وهذا النظام متبع فى ممالك كثيرة . بل لقد بلغ من العناية بالأحداث فى تلك الممالك أن أصبح القوم هناك يهتمون بتقصى أسباب الشذوذ فى الأطفال الذين يتضح أنهم غير عاديين فى سلوكهم أو تفكيرهم ، باعتبار أن هذا الشذوذ قد يؤدى بهم الى الإجرام ، أو يجعلهم غير صالحين لخدمة المجتمع .

وهناك دور خاصة تفحص هذه الحالات طبيًا ونفسانيًا وتتبع كل حالة بما تستحقه من العناية ، وقد قرأت لأحد الأطباء القائمين بإدارة مستشفى من هذا النوع فى نيويورك ، وهو الدكتور ولیم لانجفورد ، أنه صادف حالات كثيرة ظهر فيها أن من الضرورى معالجة حالة

والدى الطفل قبل الطفل نفسه ، أو معالجة ما تخفل به حياة الأسرة ذاتها من إشكالات ، لأنها هى السبب الأصل فى شذوذ الطفل أو انحرافه عن الطريق السوى .

بقيت مسألة تدل على أننا حتى فى وسيلة الإصلاح الوحيدة التى ساكناها فى مصر ، وهى إيجاد إصلاحية للأحداث ، لم نزل بعيدين عن الغاية المنشودة ، فالأحداث الذين يتخرجون فى الإصلاحية يتركون وشأنهم فى هذا البحر الخضم ، دون أية عناية ، وقد لا يجدون بعد خروجهم ، عملا يعيشون منه ، من نوع العمل الذى دربوا عليه فى الإصلاحية فلا يكون أمامهم سوى العودة إلى الإجرام أو التشرد ، كأن حياتهم ساقية تدور فى مكان واحد ، ولو رجعت سوايق كثير من معتادى الإجرام ، الذين تضمهم إصلاحية الرجال ، لاتضح أنهم دخلوا هذه الإصلاحية فى حداتهم .

ولا علاج لهذه الحالة إلا بإنشاء نظام لرعاية الأطفال بعد خروجهم من الإصلاحية ، وأعتقد أنه قد بدئ فى وضع مثل هذا النظام بإنشاء مؤسسة صناعية يشتغل فيها الأحداث المتخرجون ، وحبذا لو قرن ذلك بإنشاء جمعية تتولى رعايتهم فى هذه المؤسسة أو خارجها . هذا بعض ما يجده الباحث فى مشكلات الأحداث . وغيرها كثير لا يتسع المقام لشرحه . ويكفى لى نشهد الملم ونستنهضها للعناية بالأحداث ، أن نذكر أن كثيرا من المؤتمرات الدولية يعقد — دوريا — لبحث مشكلات الأحداث وتقرير أنجع الوسائل للمعالجة والإصلاح . وأقرب هذه المؤتمرات ، ذلك الذى عقد فى بروكسل سنة ١٩٣٥ وكان أهم ما تعرض له المسائل الآتية :

(١) توسيع السلطة لقاضى الأحداث أو هيئة خاصة تشرف على حسن استعمال الوالدين اسلطتهما ، بحيث تستطيع الحد منها عند اللزوم .

(٢) العناية بالأطفال فى القرى (وهذا موضوع يهم مصر كل الأهمية نظرا الى الحالة المائدة فى القرى المصرية) والعمل على تشجيع حركة عودة الأطفال الى الإقامة فى قراهم مع جعل القرى وافية بما يحتاج اليه الطفل من المطالب التى تكفل له حياة هائنة صالحة .

(٣) معالجة المجرمين الأحداث معاملة خاصة أمامها وضع الحدث تحت ملاحظة طبية ونفسانية وبيوأوجية ، وتعاون المدرس والمربي النفساني والطبيب فى معالجة الحدث المجرم . على أن يعالج كل طفل بما يتفق وحالاته الخاصة . ومن الطريف أن نشير الى أن هذا المؤتمر قرر أن يستعان فى تدبير المسال اللازم لتنفيذ اقتراحاته بضرائب تفرض على غير المتزوجين ، أو على الذين لم يرزقوا أطفالا . أى أن يشترك العزاب والمحرمون من الأطفال فى تربية أطفال الأمة ، الذين حرموا الأبوة أو الأمومة الأصلية .

محمد عبد المنعم رياض